مجلة الشرق الأوسط للنشر العلمي
المجلد (٨) العدد (٢)
الإصدار السادس والعشرون
(١-٢٦) ٢٠٢٥

مبدأ العلنية كضمان دستوري في مواجهة العدالة الرقمية المغلقة، دراسة في أنظمة الذكاء الاصطناعي القضائية

د. مجدي الشارف محمد الشبعاني

مستشار رئيس المجلس الأعلى للدولة للشؤون القانونية

عضو المجلس العلمي بمركز البحوث الجنائية والتدريب التابع للنائب العام،

استاذ القانون العام المساعد بالأكاديمية الليبية للدراسات العليا.

نشر إلكترونياً بتاريخ: ٦ مايو ٢٠٢٥م

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International License.

الملخص

يُعد مبدأ العلنية أحد الركائز الدستورية الأساسية لضمان المحاكمة العادلة في النظم القانونية الحديثة، لما له من دور حاسم في تعزيز الشفافية، وترسيخ الرقابة المجتمعية، وبناء الثقة في القضاء. إلا أن هذا المبدأ يواجه تحديات جديدة في ظل التحول الرقمي المتسارع واعتماد تقنيات الذكاء الاصطناعي في إدارة القضايا وإصدار التوصيات أو الأحكام القضائية في بعض الأنظمة، مما يهدد الشفافية ويقوض حق الدفاع.

تركز هذه الورقة على إشكالية التوفيق بين مبدأ العلنية والطبيعة المغلقة لبعض أنظمة الذكاء الاصطناعي القضائية (Black Box AI)، وتستعرض التأصيل الدستوري للعلنية في التشريعات المقارنة والدولية، وتحلل كيفية تهديد البيئات القضائية الرقمية لهذا المبدأ عبر اعتماد أدوات غير قابلة للتفسير.

كما تناقش الدراسة نماذج فعلية لتطبيقات الذكاء الاصطناعي في الأنظمة القضائية العربية والمقارنة، مع إبراز المخاطر القانونية والأخلاقية ذات الصلة بحقوق الدفاع وعلنية الإجراءات، وتخلص إلى ضرورة إعادة التفكير في تصميم هذه الأنظمة، واعتماد نماذج تفسيرية (Explainable AI)، وتفعيل دور الهيئات الرقابية لضمان امتثال الذكاء الاصطناعي للمبادئ الدستورية للعدالة.

الكلمات المفتاحية: مبدأ العلنية، المحاكمة العادلة، الذكاء الاصطناعي القضائي، العدالة الرقمية، الخوارزميات المغلقة، الشفافية القضائية، المحاكمة العلنية، Explainable AI، التحيز الخوارزمي، الرقابة على القضاء.

Abstract

The principle of publicity constitutes a fundamental constitutional guarantee for ensuring the right to a fair trial in modern legal systems. It plays a critical role in promoting transparency, enabling societal oversight, and reinforcing public trust in the judiciary. However, this principle faces serious challenges today with the rapid digital transformation and the increasing reliance on artificial intelligence (AI) technologies in managing legal cases and issuing judicial decisions or recommendations.

This paper focuses on the tension between the constitutional guarantee of publicity and the inherent opacity of certain AI-based judicial systems, commonly referred to as "black boxes" due to their closed algorithmic nature, which impedes transparency, interpretability, and accountability.

The study provides a comparative and legal foundation for the principle of publicity, referencing constitutions and international conventions, and highlights the threats posed by digital judicial environments that utilize non-transparent tools.

It also examines real-world applications of AI technologies in comparative and Arab judicial systems, discussing the associated legal and ethical concerns, particularly in relation to the right of defense and the publicity of proceedings. The paper concludes with a call for the adoption of explainable AI models, restrictions on opaque algorithms in judicial decision-making, and the activation of independent oversight bodies to ensure compliance with constitutional principles of justice.

*** المقدمة**

يُعدّ مبدأ العلنية من أهم الضمانات الدستورية والإجرائية التي تحكم سير العدالة في الأنظمة القانونية الحديثة، إذ يرسّخ الشفافية في الإجراءات القضائية، ويمكّن الرأي العام من مراقبة مدى احترام حقوق المتقاضين، ويعزز ثقة المجتمع في القضاء باعتباره السلطة الحامية للحقوق والحريات. وقد اعترفت به معظم الدساتير والاتفاقيات الدولية كركيزة لا غنى عنها لضمان المحاكمة العادلة.

غير أن هذا المبدأ يواجه تحديات جديدة في سياق التحول الرقمي السريع الذي تشهده الأنظمة القضائية، خاصة مع دخول الذكاء الاصطناعي في صلب العملية القضائية من خلال أنظمة تقوم بتقييم الأدلة، وتحليل السوابق، بل وحتى تقديم توصيات أو قرارات شبه قضائية. وتزداد هذه التحديات خطورة عندما تكون هذه الأنظمة "مغلقة" (Black Box AI)، لا تسمح بتتبع منطق القرار أو مساءلة الجهة التي صممته.

وقبل الدخول في صلب إشكالية البحث، تجدر الإشارة إلى أهمية التمييز بين مفهومي "الأتمتة" (Automation) و"الذكاء الاصطناعي" (Artificial Intelligence) في المجال القضائي.

فالأتمتة تعني استخدام أدوات تقنية لتنفيذ المهام المتكررة بطريقة ميكانيكية وفق قواعد محددة مسبقًا، دون أن تكون لهذه الأدوات القدرة على التعلم أو اتخاذ قرارات مستقلة.

أما الذكاء الاصطناعي فينطوي على بناء أنظمة قادرة على التعلم من البيانات، والتكيف مع المعطيات الجديدة، واتخاذ قرارات أو تقديم توصيات بناءً على تحليل معقد للبيانات، وتبعًا لذلك، تُصنف أنظمة الذكاء الاصطناعي المستخدمة في المجال القضائي إلى أنها تتصف بالأتي [1]:

أولاً: كونها أنظمة دعم القرار (Decision Support Systems)

وهي أنظمة تهدف إلى مساعدة القاضي أو الأطراف على اتخاذ القرار من خلال توفير تحليل للمعطيات والبيانات القضائية دون أن تحل محل الإنسان في اتخاذ القرار النهائي.

ثانياً: أنها أنظمة اتخاذ القرار (Decision-Making Systems)

وهي أنظمة تُصدر قرارات ملزمة أو شبه ملزمة بناءً على معالجتها الذاتية للبيانات، مما يثير تحديات جوهرية فيما يتعلق بمبدأ العلنية والشفافية القضائية.

ويتحدد خطر المساس بالضمانات الدستورية، وفي مقدمتها مبدأ العلنية، بشكل خاص عند استخدام أنظمة اتخاذ القرار ذات الطابع المغلق (Black Box AI) [2] .

*** اشكالية الدراسة**

انطلاقاً من ذلك، تسعى هذه الورقة إلى مناقشة مدى توافق أنظمة الذكاء الاصطناعي القضائية مع مبدأ العلنية، وهل يمكن اعتبارها تهديداً لهذا الضمان الدستوري أم يمكن تكييفها بما يخدم العدالة؟ وذلك من خلال تحليل مرجعيات العلنية في الدساتير المقارنة، ثم تقييم مدى قدرة الأنظمة الرقمية المغلقة على احترام هذا المبدأ، عبر دراسة تطبيقات عملية قائمة، والبحث في الحلول الدستورية والقانونية الممكنة.

بمعنى أدق تطرح سؤلا مفاده، إلى أي مدى يمكن التوفيق بين مبدأ العلنية كضمان دستوري أصيل، وبين استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي القضائية المغلقة، التي تفتقر إلى الشفافية في المنهج والتفسير؟ وهل تتيح هذه الأنظمة فعلاً ضمانات المحاكمة العادلة في بيئة قضائية رقمية؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية جملة من الأسئلة الفرعية، من أبرزها: ما هو الأساس الدستوري لمبدأ العلنية في الأنظمة المقارنة؟ ، وما طبيعة المخاطر التي تفرضها الخوارزميات المغلقة على علنية الإجراءات القضائية؟ ، وهل يمكن تطوير نماذج بديلة من الذكاء الاصطناعي تراعي

1 - Surden, H. (2014). Machine Learning and Law. Washington Law Review, 89(1), 87-115.

2 - Russell, S., & Norvig, P. (2020). Artificial Intelligence: A Modern Approach. (4th ed.). Pearson.

متطلبات العلنية؟ وما مدى حاجة المنظومات القضائية إلى أطر رقابية وتشريعية جديدة لمواكبة هذا التحول؟

*** منهج الدراسة**

ستعتمد الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والمقارن، انطلاقاً من تأصيل المفهوم الدستوري للعلنية، وصولاً إلى تحليل التحديات التقنية والحقوقية التي تطرحها الخوارزميات المغلقة، مع استعراض نماذج تطبيقية من أنظمة القضاء المقارن. والغاية من ذلك تقديم رؤية قانونية نقدية توازن بين كفاءة التطور الرقمي وصيانة المبادئ الدستورية التي لا غنى عنها لضمان عدالة حقيقية وشفافة.

*** خطة الدراسة**

وتوزعت على مبحثين أساسيين: تناول الأول التأصيل الدستوري لمبدأ العلنية وضماناته، بينما خصص الثاني لتحليل التحديات التي تطرحها أنظمة الذكاء الاصطناعي المغلقة، مع تقديم مقاربة نقدية ونماذج تطبيقية واقعية.

*** التأصيل الدستوري لمبدأ العلنية وضماناته في المحاكمة العادلة**

يُعدّ الدستور التشريع الأساسي في أي دولة قانون، إذ لا يمكن تصور قيام نظام قانوني رشيد دون وجود دستور يُنظّم السلطات العامة، ويؤسس الوجود القانوني لمؤسسات الحكم. كما يتولى بيان الحقوق والحريات العامة، واضعًا بذلك ضمانات تحمي الأفراد والأقليات من تغوّل الأغلبية واستبدادها. ومن ثمّ، يُعتبر وجود دستور شرطًا جوهريًا لقيام دولة القانون، حيث تُعد القواعد الدستورية أولى مقوماتها، لما تتمتع به من سمو وعلوية على سائر القواعد القانونية الأخرى[٣].

وتشكّل القواعد الدستورية — بصرف النظر عن شكلها — المرجعية القانونية العليا التي يجب أن تلتزم بها السلطات الثلاث في الدولة، وكذا الأفراد، ولا يجوز مخالفتها دون التعرض لعقوبات قانونية نتيجة انتهاك مبدأ المشروعية. فالدستور، في جوهره، يمثل منظومة من القيود القانونية على ممارسة السلطة، والمجتمع الذي يلتزم بهذه القيود يؤسس لنفسه نظامًا دستوريًا متينًا. وغالبًا ما تُجمع هذه القيود في وثيقة رسمية تُعرف باسم "الدستور"، الذي يحتل قمة الهرم القانوني، حيث يلي القواعد الدستورية في التدرج القواعد التشريعية، ثم القواعد اللائحية أو التنظيمية، الصادرة عن السلطة التنفيذية، ويُعد هذا التدرج من أبرز سمات الدولة القانونية الحديثة[٤].

ولما كان مبدأ العلنية أحد المبادئ الدستورية الهامة التي حرصت أغلب الدساتير على النص عليها، كان لزاما بيان هذا المبدأ في ضوء الدساتير والاتفاقيات الدولية والإقليمية، وكذلك بيان دور هذا المبدأ باعتباره أداة لتعزيز الشفافية والرقابة القضائية.

*** مبدأ العلنية في المرجعيات الدستورية الدولية والوطنية**

يُعدّ مبدأ العلنية من المبادئ الجوهرية في النظام القضائي الحديث، لما له من دور حاسم في تعزيز الشفافية وتحقيق الرقابة على أعمال القضاء، فضلاً عن كونه أحد أهم ضمانات المحاكمة العادلة التي كفلتها الدساتير والمواثيق

٣ - عبد الحميد متولي، المبادئ العامة للقانون الدستوري ونظام الحكم في مصر، ط٤، الإسكندرية: منشأة المعارف، ٢٠٠٥، ص ٤٥.

٤ - محمد كامل ليلة، النظم السياسية والقانون الدستوري، ط٢، القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٩٨، ص ٦٠-٦٢.

الدولية. ومن ثم، فإن التأصيل لهذا المبدأ يقتضي الوقوف عند جذوره الدستورية ومظاهره القانونية المختلفة.

ويقصد بالعلانية لغويا علن، والإعلان أي المجاهرة، ويعلن علنا وعلانية إذا شاع وظهر والعلانية خلاف السر وهو ظهور الأمر [٥] .

وفي الاصطلاح فإن العلانية مفادها " أن من حق كل إنسان أن يحضر المحاكمة دون شرط أو قيد " ، فهي إذا تمكين الجمهور من غير تمييز من الاطلاع على جلسات المحاكم والعلم بها، ومن أبرز مظاهرها هو السماح لجمهور الناس بالدخول إلى القاعة التي تدور فيها إجراءات المحاكمة، وإمكانية الاطلاع على ما يجري فيها من إجراءات، وما قد يدور خلالها من مناقشات وأقوال [٦] . وذلك على النحو التالي: –

أولاً: التنظيم القانوني لمبدأ العلنية في إطار الدساتير العربية والمقارنة

تشير أغلب الدساتير صراحة إلى مبدأ العلنية باعتباره أحد الأسس الضامنة للعدالة، بما في ذلك حضور الجمهور والإعلام للجلسات القضائية، ما لم تقتضِ مصلحة العدالة أو النظام العام أو الآداب العامة خلاف ذلك.

حيث أقرّ الدستور الفرنسي لعام ١٩٥٨ ضمن أحكامه المرتبطة بالمجلس الدستوري والسلطة القضائية مبدأ علنية الجلسات، وهو ما يتوافق مع المبادئ العامة للقانون العام الفرنسي التي ترى في العلنية وسيلة لضمان عدالة الإجراءات وتعزيز الرقابة المجتمعية على القضاء[٧].

أما الدستور الأمريكي، فقد نصّ في تعديله السادس على أن ‘‘لكل متهم بجريمة الحق في محاكمة سريعة وعلنية بواسطة هيئة محلفين محايدة...’’، مما يرسّخ العلنية كحق دستوري مرتبط بحقوق الدفاع والإجراءات العادلة[٨].

وفي ألمانيا نص على هذا المبدأ بموجب المادة ١/١٠٣ من القانون الأساسي الألماني (Grundgesetz) على أنه ‘‘يحق لكل شخص أن تُعرض قضيته أمام محكمة قانونية مستقلة ومحايدة، وأن تُعقد الجلسات بصورة علنية، ما لم تقتضِ أسباب قاهرة سريتها’’. ويُعتبر هذا النص من أقوى الضمانات لعلنية المحاكمة في الفقه الدستوري الأوروبي[٩].

أما في إيطاليا، جاء في المادة ١١١ من الدستور الإيطالي أن ‘‘الإجراءات القضائية يجب أن تكون علنية’’، وقد فسّرت المحكمة الدستورية الإيطالية هذا النص باعتباره يشمل وجوب إعلان الأسباب القانونية للأحكام أيضاً، وهذا يعد ضماناً جيدا للشفافية[١٠].

---

٥ - ابن منظور ، لسان العرب ، ج١٣ ، ص ٢٨٨ .

٦ - محمد ظاهر معروف، المبادئ الأولية في أصول الإجراءات الجنائية، بغداد: دار الطبع والنشر الأهلية، ١٩٧١ ، ص٦٧٣.

٧ - الدستور الفرنسي لعام ١٩٥٨، المادة ٦٤ وما يليها؛ راجع أيضًا: Conseil Constitutionnel, Décision n° 2004-492 DC du 2 mars 2004.

8 - Constitution of the United States, Sixth Amendment.

9 - Basic Law for the Federal Republic of Germany (Grundgesetz), Article 103(1).

10- Italian Constitution, Article 111; see: Corte Costituzionale, Sentenza n. 361/1998.

ويؤكد دستور جنوب إفريقيا الصادر سنة ١٩٩٦ في المادة ٣٤ منه على الحق في ''محاكمة عادلة وعلنية''، ويندرج ذلك ضمن المنظومة الأوسع لحقوق الإنسان والحريات التي تم ترسيخها بعد نهاية نظام الفصل العنصري، مما يعكس الأبعاد الرمزية والسياسية لمبدأ العلنية[١١].

وفي الهند، ينص الدستور الهندي في إطار تفسير المحكمة العليا للمادة ٢١ (الحق في الحياة والحرية الشخصية) على أن العلنية جزء لا يتجزأ من المحاكمة العادلة، مع الاعتراف بإمكانية تقييدها فقط في الحالات الاستثنائية لحماية الضحايا أو النظام العام[١٢].

وفي السياق العربي، تكرّس معظم الدساتير هذا المبدأ، حيث نصّ الدستور المغربي لسنة ٢٠١١ على أن ''الجلسات علنية، ما لم تقرر المحكمة سريتها مراعاة للنظام العام أو الآداب العامة'' ، وفي تونس، نصّ الفصل ١٠٨ من الدستور التونسي لسنة ٢٠١٤ على ضمانات المحاكمة العادلة بما فيها العلنية.

وفي الجزائر تنص المادة ١٤٧ من الدستور الجزائري في آخر تعديلاته للعام ٢٠٢٠م على أن ''المحاكمة علنية، ما لم يقرر القاضي خلاف ذلك بموجب أمر مسبب، احتراماً للنظام العام أو الآداب العامة أو لحماية الخصوصية''.

وينص دستور قطر الدائم لسنة ٢٠٠٤ في المادة ١٣٠ على أن:''جلسات المحاكم علنية، إلا إذا قررت المحكمة سريتها مراعاة للنظام العام أو الآداب العامة. وفي جميع الأحوال يكون النطق بالحكم في جلسة علنية.'' وكذلك ينص دستور البحرين لسنة ٢٠٠٢ في المادة ١٠٥ على أن: –

''جلسات المحاكم علنية، إلا إذا قررت المحكمة سريتها مراعاة للنظام العام أو الآداب، وفي جميع الأحوال يكون النطق بالحكم في جلسة علنية.

وتؤكد دولة ليبيا بنص صريح ورد بمشروع الدستور الليبي (مسودة الهيئة التأسيسية ٢٠١٧) في المادة ١١٣ على أن ''المحاكمة علنية ويجوز عقدها سراً حمايةً للنظام العام أو الأخلاق أو حقوق الغير، على أن يكون النطق بالحكم علنياً في جميع الأحوال'' ، وكذلك نص عليه صراحة في الدستور الملكي للعام ١٩٥١م بموجب نص المادة (١٥) منه على " تكون المحاكمة علنية إلا في الأحوال الاستثنائية التي نص عليها القانون .... " .

ويؤكد الدستور المصري لعام ٢٠١٤ في المادة ١٨٧ على أن ''جلسات المحاكم علنية، إلا إذا قررت المحكمة سريتها مراعاة للنظام العام أو الآداب، وفي جميع الأحوال يكون النطق بالحكم في جلسة علنية'' .

ويمكن القول أن أغلب الدساتير العربية إما تنص صراحة على علنية الجلسات (مثل تونس والمغرب ومصر والبحرين وقطر)، أو تكرس مبدأ التقاضي وتترك تفاصيله للقوانين الإجرائية (مثل السعودية والإمارات العربية والكويت والعراق وغيرها).

11- Constitution of the Republic of South Africa, 1996, Section 34.

12 - Supreme Court of India, Naresh Shridhar Mirajkar v. State of Maharashtra, AIR 1967 SC 1.

ثانياً: التنظيم القانوني لمبدأ العلنية في إطار الاتفاقيات الدولية

يولى المجتمع الدولي اهتمامًا كبيرًا بمبدأ العلنية ضمن منظومة العدالة بالعموم، وقد تجسد ذلك بشكل واضح في عدد من الاتفاقيات الدولية: –

١– العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام ١٩٦٦، وهو أحد أبرز صكوك القانون الدولي لحقوق الإنسان، نص في المادة ١/١٤ على أن "من حق كل فرد... أن تكون قضيته محل نظر منصف وعلني من قبل محكمة مختصة مستقلة حيادية..." [١٣]. وقد فسّرت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان (التعليق العام رقم ٣٢ لسنة ٢٠٠٧) هذا النص بأن علنية المحاكمة تشمل الحق في الحضور العلني للجمهور ووسائل الإعلام، والحق في النطق بالحكم علنًا، إلا في حالات الضرورة القصوى التي تبرر الاستثناء بشكل صريح ومحدود [١٤].

وفي الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، نصت المادة ١/٦ على أن "لكل إنسان الحق في محاكمة عادلة وعلنية"، مع السماح بالاستثناءات ضمن شروط مضبوطة تتعلق بالنظام العام أو مصلحة القاصرين أو العدالة نفسها[١٥].

وقد أرست محكمة حقوق الإنسان الأوروبية في العديد من أحكامها، مبدأ مفاده أن علنية النطق بالحكم تُعدّ ضمانًا لا يمكن الاستغناء عنه حتى في حالات سرية الإجراءات[١٦]، مثل ما ورد في القضية الشهيرة المعروفة بقضية Pretto v. Italy لسنة ١٩٨٣)[١٧] ، وكذلك قضية Weber v. Switzerland ،1990) [١٨] .

وبالتالي يمكن القول بأن مبدأ العلنية لم يعد مجرد مطلب إجرائي، بل أضحى ضمانًا ذا طابع دستوري دولي، تُراقب مدى احترامه الهيئات القضائية والحقوقية الدولية. كما يُعتبر أحد المؤشرات الأساسية على مدى نزاهة النظم

---

١٣ - العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة ١/١٤.

14- UN Human Rights Committee, General Comment No. 32 (2007), para. 29.

15 - European Convention on Human Rights, Article 6(1.(

16 - ECtHR, Pretto and others v. Italy, Judgment of 8 December 1983.

١٧ - قضية (Pretto and Others v. Italy 1983): في هذه القضية، تقدّم المدّعون بشكوى ضدّ الحكومة الإيطالية لكون محكمة النقض أصدرت حكمها دون إعلان ذلك في جلسة علنية. وقد رأت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان أن النطق العلني بالحكم يُعدّ متطلبًا جوهريًا بموجب المادة ١/٦ من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، حتى في حال كانت جلسات المرافعة قد جرت بشكل غير علني. وقررت المحكمة أن عدم الإعلان عن الحكم في جلسة علنية يمسّ بحقوق الدفاع وينتهك العلنية الجوهرية للمحاكمة، وهو ما يشكل خرقًا للاتفاقية.
راجع: ECtHR, Pretto and Others v. Italy, Application no. 7984/77, Judgment of 8 December 1983.

١٨ - تناولت هذه القضية حرمان المدّعي من علنية الجلسة أمام المحكمة الفدرالية السويسرية. وقد أكدت المحكمة الأوروبية أن حضور الجمهور ووسائل الإعلام للجلسات يُشكل ركيزة محورية في تعزيز الشفافية وثقة المواطنين في النظام القضائي، معتبرة أن أية قيود على هذا الحق يجب أن تكون مستندة إلى مبررات قوية ومحددة. وقد رأت المحكمة أن الحجب غير المبرر للعلنية يُفضي إلى انتهاك مبدأ المحاكمة العادلة.
راجع: ECtHR, Weber v. Switzerland, Application no. 11034/84, Judgment of 22 May 1990.

القضائية، سواء في أوقات السلم أو في أوقات النزاع والانتقال السياسي.

*** العلنية كأداة لتعزيز الشفافية والرقابة القضائية**

يُعد مبدأ العلنية في المحاكمات ليس مجرد إجراء شكلي أو تنظيمي، بل ضماناً أساسياً يعكس جوهر المحاكمة العادلة في الدول التي تتبنى الديمقراطية ودولة القانون. فالعلنية تُتيح رقابة المجتمع على سير العدالة، وتشكل حاجزاً ضد التعسف والانحراف، كما تُسهم في تعزيز الثقة في استقلال القضاء ونزاهته، فالعلنية لا تُعتبر مجرد إجراء شكلي، بل جوهرًا أصيلًا لفكرة دولة القانون.

أولاً: دور الإعلام والرأي العام في الرقابة على القضاء

يُشكّل الإعلام أداةً محورية في تفعيل مبدأ العلنية، عبر نقل ما يدور في الجلسات القضائية إلى الرأي العام، وتمكينه من الاطلاع على الإجراءات القضائية وكيفية إصدار الأحكام. ففي النظم الديمقراطية، يُنظر إلى حضور الصحافة والإعلام والمهتمين بالشأن العام في قاعات المحاكم على أنه ضمانة للشفافية، مما يفرض على القضاء أن يُبرّر قراراته ضمن أطر قانونية ومنهجية يمكن الدفاع عنها أمام الجمهور.

وقد أكد الفقه الدستوري أن وظيفة الإعلام القضائي تندرج ضمن الحقوق المكفولة في إطار حرية التعبير وحق الجمهور في المعلومة، خاصة عندما تكون القضايا محل اهتمام مجتمعي واسع، وهو ما ينعكس على مشروعية الأحكام وثقة المواطنين فيها.

وقد أشار الدكتور عبد الحميد متولي إلى أن ''علنية الجلسات تُمكّن من تحقيق رقابة شعبية فعلية على أعمال القضاء، بما يضمن حماية الحقوق والحريات من أي تجاوز أو تعسف'' [١٩].

يرى الفقيه الألماني Hans Kelsen أن العلنية جزء من ضمانات المحاكمة العادلة، ويُبرز أن النظام القانوني الدستوري يجب أن يُقر مراقبة علنية على السلطة القضائية، حتى تُضبط سلطتها ضمن الإطار الديمقراطي[٢٠] .

ثانياً: أثر العلنية على ثقة الجمهور واستقلال القضاء

تشير الدراسات المقارنة إلى أن المحاكم التي تُجري جلساتها علناً، وتُصدر أحكامها في فضاء مفتوح، تحظى بمصداقية أكبر لدى المجتمع، وتكون أقل عرضة للاتهام بالتحيّز أو التأثر بالسلطة التنفيذية أو الأطراف النافذة. فمتى علم القاضي أن إجراءاته وقراراته ستكون محل تدقيق من الرأي العام، فإن ذلك يُسهم في تعزيز التزامه بالموضوعية والحِياد.

وفي هذا السياق يرى الفقيه الفرنسي Georges Vedel أن مبدأ العلنية في القضاء ليس مجرد إجراء شكلي، بل هو من صميم النظام الديمقراطي، إذ إن ''العدالة التي تُمارس في الظلام تفقد مشروعيتها''، ويؤكد أن علنية المحاكمة هي التي تُمكّن المواطن من مراقبة استقلالية ونزاهة القاضي [٢١].

ويعد الفقيه الإنجليزي A.V. Dicey أبرز الذين دافعوا عن علنية القضاء كجزء من ''سيادة القانون''، حيث

---

١٩ - عبد الحميد متولي، المبادئ العامة للقانون الدستوري ونظام الحكم في مصر، منشأة المعارف، الإسكندرية، ٢٠٠٥، ص. ٣٥٤.

20 - Hans Kelsen, La démocratie, PUF, 1988, p. 148.

21 - Georges Vedel, Droit Constitutionnel, PUF, 1993, p. 620.

يؤكد أن حق كل فرد في حضور المحاكمة والاستماع للحكم من المبادئ التي تُميز النظم الحرة عن الاستبدادية[٢٢] .

وقد ذهب الدكتور سليمان الطماوي إلى أن ''العلنية تُعدّ من المبادئ الجوهرية التي لا تكتمل مشروعية المحاكمة بدونها، وأن الاستثناء منها يجب أن يفسر تفسيراً ضيقًا ولا يلجأ إليه إلا لضرورة قاهرة''[٢٣].

وفي ذات السياق، أوضح الدكتور يحيى الجمل أن ''علنية الجلسات القضائية تجسيد حي لفكرة دولة القانون''، مشدداً على أن العلنية تشمل جميع أنواع القضايا، وليست مقتصرة فقط على القضايا الجنائية [٢٤] .

وتؤكد بعض الآراء إلى أن علنية الجلسات لا تقتصر على ضمان المحاكمة العادلة فقط، بل تُعزز الشرعية القضائية في نظر الجمهور، وتجعل من العمل القضائي موضع مساءلة معنوية مستمرة [٢٥] .

وفي هذا السياق، نصّت وثيقة المبادئ الأساسية بشأن استقلال السلطة القضائية المعتمدة من الأمم المتحدة في ١٩٨٥ على أن: ''يجب أن تُجرى الجلسات علناً، ما لم ترَ المحكمة خلاف ذلك في ظروف استثنائية، ويُعلن القرار في جميع القضايا علناً [٢٦].

ولقد أرست المحكمة الدستورية الفيدرالية الألمانية (BVerfGE 103, 44 – حكم ٢٤ يناير ٢٠٠١) [٢٧]

---

22 - A.V. Dicey, Introduction to the Study of the Law of the Constitution, 10th ed., Macmillan, 1959, pp. 193–195.

٢٣ - سليمان الطماوي، الوسيط في القانون الدستوري، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩٦، ص. ٤٢٨.

٢٤ - يحيى الجمل، النظام القانوني للحقوق والحريات العامة في الدستور المصري، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٨، ص. ٢٤٥

٢٥ - محمد المعتصم، النظام الدستوري المغربي: دراسة تحليلية ونقدية، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، ٢٠٠٤، ص. ٢٣٢.

26 - Basic Principles on the Independence of the Judiciary, Adopted by the Seventh United Nations Congress on the Prevention of Crime and the Treatment of Offenders, Milan, 1985.

٢٧ - ويتلخص موضوع القضية بشكوى دستورية تقدم بها مواطنون ضد عقد جلسات للجنة برلمانية (اللجنة المشتركة للطوارئ) بشكل سري دون إتاحة الاطلاع العلني عليها، حيث اشتكى المواطنون من أن عقد الجلسات البرلمانية المغلقة يخالف مبدأ الديمقراطية المنصوص عليه في الدستور الألماني (القانون الأساسي – Grundgesetz)، الذي يوجب علنية النقاشات السياسية الأساسية كمظهر من مظاهر الرقابة الديمقراطية.

وحكمت المحكمة الدستورية حكما تاريخيا ، حيث أكدت المحكمة الدستورية الألمانية أن مبدأ العلنية لا يقتصر فقط على المجال البرلماني، بل هو مبدأ عام يمتد إلى القضاء كذلك، ويُعتبر عنصراً جوهرياً من

قاعدة مهمة تؤكد أن مبدأ العلنية يشكل ضمانة ديمقراطية أساسية لا يمكن الاستغناء عنها في إجراءات المحاكمة. فقد اعتبرت المحكمة أن العلنية ليست فقط أداة رقابية على أعمال القضاء، بل هي جزء لا يتجزأ من شرعية الدولة الديمقراطية نفسها، وقررت أن تقييد العلنية يجب أن يخضع لشروط استثنائية مبررة ترتبط حصراً بحماية النظام العام أو الخصوصية أو مصالح حساسة معينة. وأكدت أن النطق بالأحكام القضائية يجب أن يتم علنًا في جميع الأحوال[٢٨].

ومن أبرز النماذج التطبيقية لجدوى علنية المحاكمات، إذ تعكس بعض القضايا القضائية الكبرى التي تم تغطيتها إعلاميًا بصورة علنية أثر هذا المبدأ في تعزيز الثقة العامة واستقامة الإجراءات القضائية.

فعلى سبيل المثال: محاكمة أندرس بريفيك في النرويج (٢٠١٢) [٢٩]: فبعد ارتكاب جريمة إرهابية أودت بحياة ٧٧ شخصًا، عُقدت المحاكمة بجلسات علنية سمحت بتغطية إعلامية موسعة، مما عزز الرقابة المجتمعية وأثبت حيادية القضاء رغم حساسية القضية .

ففي ٢٢ يوليو ٢٠١١، ارتكب أندرس بريفيك، متطرف يميني نرويجي، جريمتي تفجير وإطلاق نار أودتا بحياة ٧٧ شخصاً في العاصمة أوسلو وجزيرة أوتويا ، وعند محاكمته في ٢٠١٢، قررت المحكمة النرويجية عقد جلسات محاكمته بشكل علني، وسمحت بالتغطية الإعلامية الواسعة، مع وجود بعض القيود فقط على بث صور الضحايا أو بعض تفاصيل التحقيقات الحساسة .

حيث قامت وسائل الإعلام المحلية والعالمية بنقل تفاصيل المحاكمة يوميًا، بما في ذلك مرافعات الادعاء والدفاع، وشهادة الشهود، وحالة المتهم النفسية، وتم بث مقتطفات من الجلسات على الهواء مباشرةً، مع ملخصات يومية للأحداث، مما عزز الرقابة الشعبية على سير المحاكمة وطمأن الرأي العام بأن المحاكمة تسير وفق معايير العدالة والنزاهة.

فكان لتطبيق هذا المبدأ بأن ساهمت علنية المحاكمة في تعزيز ثقة المجتمع النرويجي والعالمي في نظامه القضائي، رغم بشاعة الجريمة، ومكّنت التغطية الإعلامية المجتمع من

عناصر الشرعية الديمقراطية ، وأضحت أن علنية الجلسات تتيح للمواطنين الاطلاع على أعمال السلطات العامة، بما يمكنهم من تكوين آرائهم بحرية ومحاسبة المسؤولين، وشددت المحكمة على أن أي تقييد لمبدأ العلنية يجب أن يبرر بشكل استثنائي وواضح، استناداً إلى معايير ضرورية تهدف لحماية النظام الدستوري أو الأمن القومي أو حقوق الأفراد الآخرين. وبيّنت أن النطق بالأحكام القضائية يجب أن يتم في جميع الأحوال علنًا، حتى إذا كانت بعض جلسات المرافعة قد تمت خلف أبواب مغلقة.

ولعل أبرز المبادئ التي أرستها تتلخص في الآتي : العلنية هي تجسيد فعلي لمبدأ الديمقراطية وضمانة لمبدأ الفصل بين السلطات، وحق الجمهور ووسائل الإعلام في الاطلاع على سير أعمال القضاء هو عنصر لا غنى عنه لتعزيز الشفافية والثقة في المؤسسات العامة ، وأن الاستثناء من العلنية يجب أن يكون مقيدًا بأضيق الحدود، ومعللًا بشكل واضح.

للمزيد انظر : Federal Constitutional Court of (Germany (Bundesverfassungsgericht – BVerfG Judgment of 24 January 2001 , BVerfGE 103, 44

[28] - BVerfGE 103, 44 (66) – German Federal Constitutional Court, Judgment of 24 January 2001.

[٢٩] - المحكمة الجزئية في أوسلو، جلسات محاكمة أندرس بريفيك، تقارير قناة NRK النرويجية، مايو ٢٠١٢.

متابعة كيفية تعامل القضاء مع قضية تمس الأمن القومي دون المساس بمبادئ العدالة، مع الإشارة إلى أن المحكمة رفضت مطالب المتهم بإجراء المحاكمة في جلسات مغلقة أو بث رسائل دعائية، وفرضت رقابة قانونية دقيقة دون الإخلال بالعلنية.

وفي ليبيا، طالبت العديد من الجهات تطبيق مبدأ العلنية في قضية انهيار سد درنة الذي راح ضحيته ما يزيد عن ١١ ألف مواطن ونتج عنه دمار هائل للبنية التحتية، إلا أن المحاكمات تمت دون حضور وسائل الإعلام و لم يتم نقل أي جلسة منها، وفي ذات السياق محاكمات الإرهابيين التي تتم في محكمتي استئناف طرابلس ومصراته، وكذلك رموز النظام السابق، على عكس المحاكمة الناجحة التي تمت في مصر إبان ثورة يناير وتم فيها محاكمة علنية عادلة للرئيس الراحل حسني مبارك.

وتُظهر هذه النماذج أن التغطية الإعلامية المنظمة للمحاكمات تُعزز من شفافية العدالة، وتساهم في ترسيخ الثقة المجتمعية في القضاء. كما تؤكد أن علنية الجلسات، مع احترام حقوق المتقاضين والضمانات الإجرائية، تمثل أحد أهم أركان الشرعية الدستورية في دولة القانون.

ومن خلال ما سبق بيانه، يتضح لنا جليا أن العلنية ليست مجرد مظهر تنظيمي بل ضمانة دستورية تضمن نزاهة القضاء وتعزز من الرقابة المجتمعية على سير العدالة.

*** التحديات التي تطرحها أنظمة الذكاء الاصطناعي القضائية المغلقة على مبدأ العلنية**

في الوقت الذي باتت فيه التقنيات الرقمية تفرض حضورها بقوة في مختلف مجالات الحياة، أخذت أنظمة الذكاء الاصطناعي تغزو مجال العدالة، حيث أدى هذا التطور التكنولوجي السريع، لاسيما في مجال الذكاء الاصطناعي، إلى إدخال أدوات رقمية متطورة لدعم سير العدالة، بدءًا من إدارة القضايا إلكترونيًا إلى تقييم الأدلة والبت في النزاعات. ومع هذا التحول، ظهر اتجاه جديد يتمثل في استعانة القضاء بأنظمة الذكاء الاصطناعي لإصدار توصيات أو حتى أحكام شبه قضائية.

غير أن هذه الأنظمة، وعلى الرغم مما توفره من مزايا على مستوى الكفاءة والسرعة، تثير تساؤلات دستورية جوهرية بشأن مدى توافقها مع المبادئ الأساسية للمحاكمة العادلة، وعلى رأسها مبدأ العلنية.

ويزداد القلق حينما يتعلق الأمر بـــ أنظمة مغلقة (Black Box AI)، لا تكشف عن خوارزمياتها الداخلية ولا تسمح بفهم المنهجية التي تم بها التوصل إلى القرار، مما يُفضي إلى الإخلال بحقوق الدفاع وغياب الشفافية والمساءلة.

*** مخطط شجري :العلاقة بين القضاء والذكاء الاصطناعي ومبدأ العلنية**

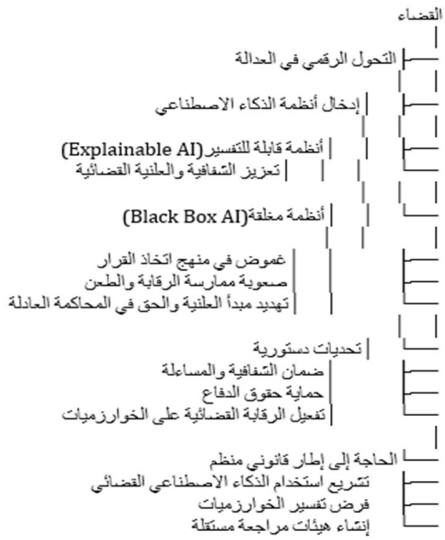

لذلك، يسعى هذا المبحث إلى تحليل التحديات التي تطرحها هذه الأنظمة على مبدأ العلنية عبر مطلبين رئيسيين:-

١- طبيعة أنظمة الذكاء الاصطناعي المغلقة وآثارها على الشفافية.

٢- مقاربة نقدية لنماذج تطبيقية وتحليل مآخذ قانونية وأخلاقية.

*** طبيعة أنظمة الذكاء الاصطناعي المغلقة وآثارها على الشفافية**

شهدت السنوات الأخيرة توجهًا متزايدًا نحو اعتماد أنظمة الذكاء الاصطناعي في المجال القضائي، سواء لدعم القضاة في اتخاذ القرار أو لتحليل الأدلة وتقييم المخاطر. إلا أن اعتماد هذه الأنظمة، خاصة تلك المصنفة ضمن فئة "الصناديق السوداء" (Black Box AI)، يطرح تحديات جوهرية تتعلق بمبدأ الشفافية وعلنية المنهج القضائي.

أولاً: مفهوم أنظمة الذكاء الاصطناعي المغلقة، وبيان السمات الرئيسية لهذه الأنظمة

تُعرف أنظمة الذكاء الاصطناعي المغلقة بأنها الأنظمة التي تعتمد على خوارزميات معقدة – لاسيما تقنيات التعلم العميق (Deep Learning) – والتي لا تتيح تفسيرًا شفافًا أو مفهوما للكيفية التي تصل بها إلى نتائجها[٣٠].

والتعلم العميق (Deep Learning) يعرف بأنه أسلوب متقدم من التعلم الآلي يعتمد على الشبكات العصبية الاصطناعية العميقة، ويُستخدم في معالجة المعطيات المعقدة جدًا [٣١].

وتختلف أنظمة الذكاء الاصطناعي التقليدية (Rule-Based Systems) عن أنظمة التعلم الآلي

30 - Burrell, Jenna. How the Machine 'Thinks': Understanding Opacity in Machine Learning Algorithms, Big Data & Society, 2016, p. 3.

(تناولت بوريل مفهوماً دقيقاً لأنظمة التعلم العميق باعتبارها أنظمة ذات غموض داخلي غير قابل للتفسير بسهولة).

31 - Goodfellow, I., Bengio, Y., & Courville, A. (2016). Deep Learning. MIT Press.

(Machine Learning Systems) اختلافًا جوهريًا في طبيعة المعالجة واتخاذ القرار[٣٢].

ففي الأنظمة التقليدية القائمة على القواعد (Rule-Based Systems)، يتم بناء النظام عبر برمجة صريحة لقواعد محددة ومعروفة سلفًا. إذ يقوم المطورون بكتابة "إذا حدث كذا، فافعل كذا" (If-Then rules)، مما يعني أن كل قرار يُتخذ بناءً على قاعدة مفهومة ومصرح بها.

ويتيح هذا النموذج قدرًا عاليًا من الشفافية والقدرة على تفسير النتائج، حيث يمكن للمستخدم أو القاضي مراجعة القواعد المنطقية التي أفضت إلى اتخاذ القرار.

أما في أنظمة التعلم الآلي (Machine Learning Systems) [٣٣]، وخصوصًا تلك المعتمدة على التعلم العميق (Deep Learning)، فإن النظام لا يُبرمج صراحة بكل قاعدة ممكنة، بل يتعلم الأنماط والعلاقات من خلال تحليل كميات هائلة من البيانات.

حيث تُبنى الخوارزميات بطريقة تلقائية عبر طبقات معقدة من المعالجة، بحيث لا يكون من الممكن حتى للمطورين أنفسهم تفسير جميع الروابط التي أقامها النظام بين البيانات والمعطيات.

وعليه، تصبح النتيجة أشبه بـــ "صندوق أسود" (Black Box)، حيث تصدر قرارات أو توصيات دون وجود تفسير منطقي واضح للمسار الذي قاد إلى النتيجة، مما يُقوض مبادئ الشفافية والعلنية التقليدية في عمل السلطة القضائية.

ولذلك، تنطوي أنظمة التعلم الآلي على مخاطر إضافية في المجال القضائي، حيث تتطلب ضمانات إضافية لضمان التفسير والمساءلة، بما يحافظ على مبدأ العلنية كحق دستوري أصيل[٣٤] .

وتتسم أنظمة الذكاء الاصطناعي المغلقة بـــ (الغموض الداخلي (Opacity): لا تظهر للمستخدم كيفية معالجة المعلومات داخليًا، واللاتفسيرية (Non-Explainability): عدم القدرة على تقديم مبرر واضح لنتيجة أو توصية صادرة عن النظام، والتكيف الديناميكي

32 - Mittelstadt, Brent et al., The Ethics of Algorithms: Mapping the Debate, Big Data & Society, 2016, p. 3.

(يشير مؤلفو هذه الدراسة إلى الفرق بين الأنظمة القائمة على قواعد واضحة Rule-Based Systems والأنظمة القائمة على نماذج تعلمية غير قابلة للتفسير.)

٣٣ - التعلم الآلي (Machine Learning)، هو مجال فرعي من الذكاء الاصطناعي، يتيح للأنظمة أن تتعلم من البيانات وتحسن أدائها دون أن تتم برمجتها بشكل صريح لكل مهمة محددة.

Doshi-Velez, F., & Kim, B. (2017). Towards A Rigorous Science of Interpretable Machine Learning. arXiv preprint arXiv:1702.08608.

34 - Burrell, Jenna. How the Machine 'Thinks': Understanding Opacity in Machine Learning Algorithms, Big Data & Society, 2016.
Mittelstadt, Brent et al., The Ethics of Algorithms: Mapping the Debate, Big Data & Society, 2016.

(Dynamic Adaptation): تتغير الخوارزميات بناءً على التعلم المستمر مما يزيد من صعوبة تتبع سير عملها) [٣٥].

وفقًا لدراسة أجرتها الباحثة جينا بوريل، فإن خوارزميات التعلم الآلي الحديثة تميل إلى التضحية بالشفافية لصالح تحسين الدقة التنبؤية، مما يؤدي إلى نشوء "صناديق سوداء" قانونية يصعب مراقبتها أو الطعن عليها.

وترى جينا بوريل (Jenna Burrell) في دراستها المعنونة بـــ"كيف تفكر الآلة: فهم الغموض في خوارزميات التعلم الآلي" إشكالية الغموض الذي يكتنف عمل أنظمة الذكاء الاصطناعي الحديثة. حيث تبيّن أن الغموض أو انعدام التفسير ليس عيبًا طارئًا في هذه الأنظمة، بل هو خاصية بنيوية ترتبط بالتعقيد الرياضي للنماذج الخوارزمية، خاصة تلك القائمة على التعلم العميق (Deep Learning).

وتميّز بوريل بين ثلاثة مستويات للغموض (غموض مقصود ناتج عن حماية الأسرار التجارية، وغموض هيكلي نتيجة التعقيد الفني العميق للخوارزميات، وغموض جوهري مرتبط بطبيعة العمليات الحاسوبية المعقدة التي تجعل من الصعب حتى على المبرمجين فهم كيفية إنتاج النتائج.

وتحذر بوريل من أن هذا الغموض، عندما يدخل إلى المجالات الحيوية كالقضاء، يقوّض مبادئ الشفافية والمساءلة التي تُعد جزءًا لا يتجزأ من المحاكمة العادلة. فالعلنية لا تتحقق بمجرد فتح الجلسات للعموم، بل تتطلب كذلك إتاحة فهم المنهج الذي بُنيت عليه الأحكام القضائية.

لذلك دعت الباحثة إلى ضرورة تطوير أنظمة ذكاء اصطناعي قابلة للتفسير (Explainable AI)، ولو على حساب بعض الكفاءة التقنية، حمايةً للحقوق الأساسية ولضمان خضوع العمل القضائي لمعايير العلنية والرقابة القانونية [٣٦]

ويظهر الجدول المرفق مقارنة بين الأنظمة التقليدية وأنظمة التعلم الآلي: –

المعيار	الأنظمة التقليدية القائمة على القواعد (Rule-Based Systems)	أنظمة التعلم الآلي (Machine Learning Systems)
طريقة اتخاذ القرار	بناءً على قواعد منطقية مكتوبة يدويًا ("إذا حدث كذا، فافعل كذا.")	عبر تعلم الأنماط والعلاقات من البيانات تلقائيًا دون قواعد محددة مسبقًا.
الشفافية	عالية – يمكن فهم كل خطوة في عملية اتخاذ القرار.	منخفضة – غالبًا لا يمكن تفسير كيف تم الوصول إلى النتيجة.
مرونة التعامل مع المعطيات الجديدة	محدودة – يحتاج تحديث القواعد يدويًا باستمرار.	عالية – يتعلم النظام ويتطور تلقائيًا مع البيانات الجديدة.
القدرة على الطعن والمراجعة	مرتفعة – يمكن تتبع سبب القرار بسهولة.	ضعيفة – من الصعب تقديم تفسير واضح لمسار اتخاذ القرار.
مخاطر التحيز الخفي	محدودة – لأن القواعد مفهومة ويمكن مراجعتها.	مرتفعة – قد تتسرب تحيزات غير مرئية من البيانات إلى الخوارزمية.
مثال	نظام قانوني إلكتروني يعتمد على نصوص قانونية محددة.	نظام تقييم مخاطر جنائية مثل COMPAS.

[٣٥] - تفسيرية الأنظمة (Explainability): يقصد بها قدرة النظام الذكي على توضيح كيفية توصله إلى قراراته أو توصياته بطريقة مفهومة للبشر، وهي عنصر جوهري لضمان الشفافية والمساءلة القضائية.
Doshi-Velez, F., & Kim, B. (2017). Towards A Rigorous Science of Interpretable Machine Learning. arXiv preprint arXiv:1702.08608.

36 - Burrell, Jenna. How the machine 'thinks': Understanding opacity in machine learning algorithms, Big Data & Society, 3(1), 2016. https://doi.org/10.1177/2053951715622512.

ثانياً: أثر الأنظمة المغلقة على مبدأ الشفافية والعلنية القضائية

يشكل استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي المغلقة في القضاء تهديداً عميقًا لمبدأ العلنية، وذلك في عدة أبعاد حيوية تتصل بمفاهيم الشفافية، الرقابة، وضمانات الدفاع والشرعية القضائية. ويمكن بيان ذلك على النحو التالي: –

١– انعدام تفسير القرارات القضائية: تُعد القدرة على تفسير الأحكام القضائية وفهم منطقها من المبادئ الأساسية للعدالة. فالعلنية لا تعني فقط فتح الجلسات للعموم، بل تمتد إلى علنية المنهج القضائي الذي أُنتج من خلاله الحكم.

ففي الأنظمة المغلقة (Black Box AI)، يصدر القرار بناءً على معالجات خوارزمية معقدة يصعب تفسيرها، فعلى سبيل المثال، أظهرت التحقيقات في نظام COMPAS الأمريكي أن المتهمين الذين حُكم عليهم بتقييم عالٍ للمخاطر لم يكونوا قادرين على معرفة المعايير التي بُني عليها هذا التقييم، مما قوض قدرتهم على الدفاع عن أنفسهم أمام القضاء [٣٧] .

٢– تعطيل الرقابة المجتمعية والقضائية: تقوم الرقابة المجتمعية والقضائية التقليدية على إمكانية فحص الأسباب التي بني عليها القاضي حكمه أو قراره القضائي، ولكن مع استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي المغلقة: –

تصبح الآليات التحليلية الداخلية للنظام غامضة حتى أمام القضاة أنفسهم.

وفي تجربة القاضي الرقمي في إستونيا – سنقوم بعرضها لاحقا– ورغم الأهداف النبيلة للمشروع، إلا أن غياب القدرة على فحص الطريقة التي توصل بها النظام إلى القرار طرح تساؤلات حقوقية حول مدى إمكانية الرقابة الديمقراطية على أعمال القضاء [٣٨] .

٣– تهديد ضمانات الدفاع والمساواة أمام القانون: تشير ضمانات الدفاع إلى مجموعة الحقوق والإجراءات التي تكفل للمتهم أو للأطراف في النزاع القضائي الحق في العلم بتفاصيل الدعوى المرفوعة ضدهم، والحق في تقديم دفاعهم بحرية أمام القضاء، بما يشمل حق الاطلاع على الأدلة، واستدعاء الشهود، والتمثيل بمحامٍ، وممارسة الطعن في القرارات القضائية [٣٩].

ويقصد بمبدأ المساواة أمام القانون يعني أن جميع الأفراد، بصرف النظر عن أصلهم أو عرقهم أو دينهم أو مركزهم الاجتماعي، يجب أن يتمتعوا بنفس الحقوق والالتزامات القانونية، ويخضعوا لنفس الإجراءات أمام القضاء دون تمييز[٤٠].

وبالتالي فإن حق الدفاع يقتضي تمكين الأطراف من الإحاطة بكافة عناصر القرار الذي يصدر ضدهم، والطعن فيه إن اقتضى الأمر، وعندما يعتمد النظام القضائي على خوارزميات مغلقة، يجد المتقاضي نفسه أمام قرار غير مفسر، مما يعجزه عن بناء دفاع فعال.

37 - Julia Angwin et al., Machine Bias, ProPublica, 2016.

38- Ministry of Justice of Estonia, Digital Judge Project, 2019.

٣٩ - محمد عبد الغني بسيوني، حقوق الإنسان وحرياته الأساسية في الدساتير العربية والإسلامية والاتفاقيات الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٨، ص ٢١٥.

٤٠ - د. سليمان الطماوي، النظرية العامة للقرارات الإدارية، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٨٥، ص ٣٩.

إضافة إلى ذلك، فإن الأنظمة القائمة على التعلم من البيانات قد تُكرس تحيزات خفية، كما حدث مع أنظمة التقييم الجنائي التي صنفت المتهمين السود في الولايات المتحدة بدرجات خطورة أعلى دون أساس قانوني مفسر [٤١].

٤- الإخلال بمبدأ الشرعية والمشروعية: في الدول الديمقراطية، تخضع كل أعمال السلطة، بما في ذلك السلطة القضائية، إلى مبدأ المشروعية وخضوع القرارات للقانون، وعندما يصدر قرار قضائي بناءً على خوارزمية لا يمكن الاطلاع على منطقها الداخلي، فإن ذلك يُعد إخلالًا بمبدأ خضوع القضاء للقانون.

ومبدأ الشرعية يعني أن كل تصرف أو عمل يصدر عن السلطات العامة، بما في ذلك السلطة القضائية، يجب أن يستند إلى نص قانوني أو إلى قاعدة دستورية قائمة، ويجب أن يخضع لرقابة قانونية للتأكد من مطابقته للقواعد الدستورية والقانونية [٤٢].

ومبدأ المشروعية هو أحد المبادئ الأساسية في الدولة القانونية، ويعني التزام جميع السلطات العامة، بما فيها السلطة القضائية، بأحكام القانون، بحيث لا يجوز لها أن تتصرف إلا بناءً على تفويض قانوني، وفي حدود ما يسمح به القانون [٤٣].

وقد اعتبرت المحكمة الدستورية الفيدرالية الألمانية — كما بينا سابقا- أن علنية أسباب القرار جزء لا يتجزأ من شرعية الدولة الديمقراطية، ولا يجوز التفريط به حتى عند استخدام الأدوات التقنية الحديثة [٤٤].

٥- التحيز الخوارزمي وأثره على العدالة القضائية: يشير مصطلح التحيز الخوارزمي (Algorithmic Bias) إلى الظاهرة التي تنشأ عندما تُصدر أنظمة الذكاء الاصطناعي قرارات أو أحكام تنطوي على تمييز أو مفاضلة غير عادلة بين الأفراد أو المجموعات، بسبب تحيزات كامنة في البيانات التي تدربت عليها الخوارزمية، أو بسبب تصميمها الداخلي.

في السياق القضائي، يظهر هذا التحيز عندما تقوم الأنظمة الذكية، دون قصد مباشر، بتكريس أنماط تمييزية قائمة على أساس العرق أو النوع الاجتماعي أو الخلفية الاجتماعية.

ويرجع السبب الرئيسي إلى أن الخوارزميات تتعلم من بيانات سابقة قد تحمل تحيزات بشرية ضمنية، فتقوم الخوارزمية بإعادة إنتاج هذه التحيزات على نطاق واسع دون إمكانية تفسير واضح من قبل مستخدمي النظام.

وفي تحقيق شهير أجرته منظمة ProPublica سنة ٢٠١٦ حول نظام COMPAS المستخدم في تقييم المخاطر الجنائية، تبين أن المتهمين السود كانوا مصنفين بشكل متكرر كمجرمين محتملين بدرجة خطورة أعلى مقارنة

41 - Angwin, Julia, Larson, Jeff, Mattu, Surya, and Kirchner, Lauren. Machine Bias: There's Software Used Across the Country to Predict Future Criminals. And it's Biased Against Blacks, ProPublica, May 23, 2016.

٤٢ - عبد الحميد متولي، المبادئ العامة للقانون الدستوري ونظام الحكم في مصر، منشأة المعارف، الإسكندرية، ٢٠٠٥، ص ١٢٠.

٤٣ - أحمد فتحي سرور، الوسيط في القانون الدستوري، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٣، ص ٧٧.

44 - German Federal Constitutional Court (BVerfGE 103, 44), Judgment of 24 January 2001.

بالمتهمين البيض، حتى عندما كانت سجلاتهم الإجرامية السابقة متساوية أو أقل[٤٥] .

وتكمن خطورة هذا النوع من التحيز في أنه يتم تمريره تحت غطاء الحياد التقني، مما يجعل اكتشافه والطعن فيه أكثر صعوبة مقارنة بالتحيزات البشرية التقليدية.

ويؤدي التحيز الخوارزمي إلى الإخلال بمبدأ المساواة أمام القانون المنصوص عليه في الدساتير الوطنية والمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان.

كما أن الطبيعة الغامضة للأنظمة المغلقة تعيق قدرة الأطراف على كشف هذا التحيز والطعن فيه أمام القضاء، مما يضاعف من المساس بحقوق الدفاع والحق في محاكمة شفافة وعادلة.

*** مخطط بياني: مسار تسلل التحيز الخوارزمي إلى القرار القضائي**

ثالثاً: التحذيرات الدولية من خطر أنظمة الذكاء الاصطناعي المغلقة على المحاكمة العادلة

شهد المجتمع الدولي في السنوات الأخيرة تزايداً ملحوظًا في التحذيرات الصادرة عن المنظمات الدولية والهيئات الحقوقية بشأن مخاطر استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي المغلقة (Black Box AI) في القطاعات الحيوية، وعلى رأسها القضاء والعدالة، وتدور هذه التحذيرات بشكل رئيسي حول تهديد هذه الأنظمة لمبادئ الشفافية، العلنية، والحق في محاكمة عادلة، وسنورد بعض هذه التحذيرات على النحو التالي: –

١– اللجنة الأوروبية لكفاءة العدالة (CEPEJ) : أصدرت اللجنة الأوروبية لكفاءة العدالة التابعة لمجلس أوروبا سنة ٢٠١٨ الميثاق الأوروبي الأخلاقي لاستخدام الذكاء الاصطناعي في الأنظمة القضائية ، وأكدت اللجنة في هذا الميثاق على أن الالتزام بمبادئ الشفافية، النزاهة، وإمكانية تفسير القرارات (Explainability) هو شرط أساسي لضمان توافق استخدام الذكاء الاصطناعي مع حقوق الإنسان، ونص الميثاق على أن أي خوارزمية تؤثر على حقوق المتقاضين يجب أن تكون مفهومة وقابلة للتفسير من قبل الأطراف والقضاة على حد سواء، محذراً من أن الاعتماد على أنظمة مغلقة يهدد علنية القرارات القضائية ويقوض الشرعية القانونية للعملية القضائية [٤٦] .

45 - Barocas, Solon, and Selbst, Andrew D. Big Data's Disparate Impact, California Law Review, 2016.

46 - Council of Europe, European Ethical Charter on the Use of Artificial Intelligence in Judicial Systems and their Environment, CEPEJ(2018)14.

٢- مجلس أوروبا والمفوضية الأوروبية: في إطار استراتيجيتها للذكاء الاصطناعي ٢٠٢١-٢٠٢٧، حذرت المفوضية الأوروبية من أن أنظمة الذكاء الاصطناعي ذات المخاطر العالية (مثل الأنظمة المستخدمة في القضاء) يجب أن تخضع لمتطلبات صارمة تتعلق بالشفافية، وقابلية التفسير، وإمكانية مراجعة القرارات.

ووضعت المفوضية مقترحًا لتشريع أوروبي موحّد بشأن الذكاء الاصطناعي (Artificial Intelligence Act)، ينص على حظر استخدام أنظمة ذكاء اصطناعي مغلقة وغير قابلة للتفسير في مجالات تمس الحقوق الأساسية، بما في ذلك العدالة الجنائية والمدنية [٤٧].

٣- المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان: في تقريرها الصادر في سبتمبر ٢٠٢١ بعنوان "الذكاء الاصطناعي وحقوق الإنسان"، اعتبرت المفوضية السامية أن أنظمة الذكاء الاصطناعي التي تعمل بطريقة غير شفافة تهدد بشكل مباشر الحق في محاكمة عادلة والحق في المساواة أمام القانون.

ودعت المفوضية الدول إلى وضع قيود قانونية صارمة على استخدام الذكاء الاصطناعي في المجالات ذات المخاطر العالية، وضرورة ضمان إمكانية تفسير وتبرير أي قرار يتخذ بمساعدة الخوارزميات، خصوصًا في القضاء [٤٨].

٤- منظمة العفو الدولية (Amnesty International): اعتبرت منظمة العفو الدولية في تقاريرها الحديثة أن استخدام أنظمة مغلقة في السياقات القضائية ينطوي على خطر ترسيخ التحيزات الموجودة مسبقًا، وانتهاك حق الأفراد في مساءلة السلطات العامة.

وأكدت أن انعدام الشفافية لا يؤثر فقط على حقوق الدفاع بل يُقوض كذلك مبدأ عدم التمييز والحق في الوصول إلى العدالة بشكل متساوٍ [٤٩].

إن التحذيرات الدولية تكاد تجمع على أن استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي المغلقة في القضاء يشكل تهديداً بنيوياً للحقوق الأساسية، خاصة ما يتعلق بمبدأ العلنية، والحق في محاكمة شفافة وعادلة. وعليه، فإن الاستجابة لهذه التحذيرات تقتضي تبني أنظمة ذكاء اصطناعي قابلة للتفسير بشكل كامل، مع فرض أطر رقابية وتشريعية تضمن حماية هذه المبادئ الجوهرية.

تبيّن من خلال استعراض طبيعة أنظمة الذكاء الاصطناعي المغلقة والوقوف على التحذيرات الدولية الموجهة ضد استخدامها في السياق القضائي، أن هذه الأنظمة تشكل تهديداً مباشراً وجوهرياً لمبدأ العلنية كضمانة دستورية للمحاكمة العادلة.

47 - European Commission, Proposal for a Regulation Laying Down Harmonised Rules on Artificial Intelligence (Artificial Intelligence Act), 2021.

48 - UN High Commissioner for Human Rights, Report on the Impact of Artificial Intelligence on the Right to Privacy and Other Rights, A/HRC/48/31, 2021.

49 - Amnesty International, Automated Injustice: How Automated Systems Are Creating Human Rights Risks in Criminal Justice and Immigration, 2021.

فالعلنية، كما استقر عليها الفقه الدستوري والمواثيق الدولية، لا تقتصر على مجرد إتاحة حضور الجمهور للجلسات، بل تمتد لتشمل علنية المنهج القضائي ذاته، أي ضرورة فهم الأطراف لكيفية بناء الأحكام ومبرراتها.

ومع انتشار الأنظمة المغلقة، التي تغيب عنها إمكانية التفسير والمساءلة، تضعف إمكانية الرقابة القضائية والمجتمعية على أعمال القضاء، بما يؤدي إلى تآكل تدريجي لثقة المجتمع في العدالة، ويهدد الأسس الدستورية التي قامت عليها دولة القانون.

من هنا، يصبح تبني أنظمة قابلة للتفسير (Explainable AI) وإنشاء أطر رقابية وتشريعية دقيقة ضرورة ملحة لضمان ألا يكون التحول الرقمي مدخلاً لتقويض الحقوق الدستورية بدلًا من تعزيزها.

وكذلك لا يمكن النظر إلى مبدأ العلنية بمعزل عن باقي المبادئ الدستورية الضامنة لاستقامة القضاء في الدولة القانونية. فالعلنية تشكل ركيزة لمبدأ الشفافية (Transparency)التي تمكّن الرأي العام من الاطلاع على كيفية إصدار الأحكام القضائية، مما يعزز ثقة الجمهور في نزاهة القضاء[٥٠].

وهي وسيلة لتفعيل مبدأ خضوع القضاء للمساءلة (Accountability): حيث تجعل من كل قرار قضائي محل مراقبة اجتماعية وإعلامية مستمرة، وهي ضمانة لمبدأ حياد القضاء (Judicial Impartiality)، عبر إخضاع الإجراءات والقرارات القضائية لفحص علني يردع أي انحراف عن الحياد أو الاستقلالية [٥١] .

ومن ثمّ، فإن حماية مبدأ العلنية يعني بالضرورة حماية هذه المبادئ المتداخلة التي تُعد أسسًا لدولة القانون.

*** مقاربة نقدية لنماذج تطبيقية وتحليل مآخذ قانونية وأخلاقية**

يشكل استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي في المجال القضائي تحوّلًا نوعيًا يهدف إلى تحقيق مزيد من الكفاءة والسرعة في معالجة القضايا. إلا أن اعتماد هذه الأنظمة، لا سيما المغلقة منها (Black Box AI)، يثير إشكالات دستورية خطيرة تمس جوهر مبدأ العلنية، وتهدد شفافية الإجراءات القضائية وضمانات الدفاع والمساواة أمام القانون.

سنسعى في هذا المطلب إلى عرض وتحليل أبرز التطبيقات العملية لهذه الأنظمة عبر التجارب الدولية والعربية، مع قراءة نقدية لما تطرحه من تحديات، وذلك عبر ثلاث محطات رئيسية: التجربة الإستونية، التجربة الأمريكية، ثم التجارب العربية الناشئة.

أولاً: التطبيقات المقارنة (النموذج الأمريكي، الإستوني، الأوروبي)

١- تجربة القاضي الرقمي بدولة إستونيا: تُعد إستونيا من أوائل الدول التي أدخلت الذكاء الاصطناعي في المجال القضائي بشكل تجريبي، فقد أطلقت وزارة العدل الإستونية سنة ٢٠١٩ مشروع "القاضي الرقمي" (Digital Judge)، الذي

50 - Vedel, Georges. (1979). Le droit constitutionnel. PUF.

51 - Dicey, A.V. (1959). Introduction to the Study of the Law of the Constitution. Macmillan..

يهدف إلى البت إلكترونياً في النزاعات المدنية البسيطة التي لا تتجاوز قيمتها ٧٠٠٠ يورو [٥٢] .

ويقوم المشروع على تمكين أطراف المحاكمة من تقديم مستنداتهم إلكترونياً عبر منصة العدالة الرقمية، بحيث يتولى النظام الذكي مراجعة البيانات وتحليلها وإصدار قرار مبدئي قابل للطعن أمام قاضٍ بشري.

بمعنى أن هناك أحكاما قضائية رقمية تصدر في أستونيا بناء على أنظمة الذكاء الاصطناعي.

وعلى الرغم من أن هذا المشروع يستهدف تخفيف العبء عن المحاكم وتسهيل الوصول إلى العدالة، إلا أن النظام يعتمد على خوارزميات مغلقة يصعب تفسير طريقة تحليلها للبيانات.

مما يؤدي إلى غياب العلنية الحقيقية لمنهج إصدار الأحكام، مما يضعف إمكانية الرقابة القانونية والاجتماعية، ويفتح الباب للتشكيك في مشروعية القرارات، وهذا ما دفع بعض الخبراء القانونيين في أوروبا من التحذير بالقول " أن القضاء الرقمي المغلق، وإن كان يحقق الكفاءة، قد يؤدي إلى ‘‘تفريغ مبدأ العلنية من مضمونه’’ [٥٣] .

٢- تجربة نظام COMPAS في الولايات المتحدة الأمريكية: في الولايات المتحدة، أثار نظام COMPAS (Correctional Offender Management Profiling for Alternative Sanctions) جدلًا واسعًا، حيث يُستخدم هذا النظام لتقييم احتمالية تكرار الجريمة من قبل المتهمين، بغرض مساعدة القضاة في اتخاذ قرارات الإفراج أو تحديد العقوبات.

غير أن تحقيقًا استقصائيًا أجرته ProPublica سنة ٢٠١٦ كشف أن COMPAS (يستخدم خوارزميات لا تكشف عن معايير التقييم المعتمدة، وأظهر تحيزًا عنصريًا واضحًا، حيث صنف المتهمين السود بدرجات خطورة أعلى مقارنةً بالبيض، رغم تساوي الظروف الجنائية) [٥٤] .

وبالتالي فإن هذا النظام أخل بمبدأ العلنية لكونه لم يمكن المتهمين من فهم المعايير التي تم تصنيفهم على أساسها، كما مسّ بحقوق الدفاع، إذ لم يكن بإمكان المتهم الطعن بشكل فعال في نتيجة التقييم، وفي نهاية المطاف، قوّض ذلك مبدأ المساواة أمام القضاء، وعرّض المحاكمة العادلة للخطر.

ثانياً: التطبيقات العربية (الإمارات، السعودية، مصر، ليبيا)

لا تزال العديد من الدول العربية تحاول قدر الإمكان مواكبة التطور التكنولوجي الهائل ومن بينها دولتي مصر وليبيا، ففي ليبيا، لا توجد مؤشرات رسمية على استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي القضائي في ليبيا بالمعنى التقني الدقيق، سواء في إصدار الأحكام أو إدارة ملفات القضايا، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل بنيوية، أبرزها، حالة الانقسام المؤسساتي والسياسي منذ عام ٢٠١٤، مما أثر بشكل مباشر على انتظام

52 - Ministry of Justice of Estonia, Digital Judge Project, 2019.

53Council of Europe, European Ethical Charter on the Use of Artificial Intelligence in Judicial Systems, CEPEJ(2018)14- .

54 - Angwin, Julia et al., Machine Bias, ProPublica, May 2016.

عمل المؤسسات القضائية [٥٥]. ومحدودية البنية التحتية الرقمية للمحاكم الليبية، رغم بعض المبادرات الفردية لتحسين الأرشفة وإدارة القضايا إلكترونياً، وكذلك غياب إطار تشريعي منظم لاستخدام الذكاء الاصطناعي في القطاع العدلي أو القضائي حتى تاريخ كتابة هذه الدراسة.

وبالرغم من عدم دخول الذكاء الاصطناعي رسمياً، إلا أن التفكير في أتمتة بعض وظائف القضاء مستقبلاً يتطلب أخذ مبدأ العلنية في الحسبان مبكرًا مع الحاجة إلى بناء بنية تحتية رقمية آمنة وقانونية قبل التفكير في إدخال الذكاء الاصطناعي إلى المنظومة القضائية.

وفي مصر، خلال السنوات الأخيرة نشهد جهوداً متزايدة في مجال التحول الرقمي للعدالة، وإن كانت لا تزال في مراحلها الأولية مقارنة بالأنظمة القضائية الذكية في العالم، فقد أطلقت وزارة العدل المصرية عدة مبادرات، منها:(مشروع ميكنة المحاكم (بدءًا من عام ٢٠٠٧)، ومشروع تطبيق التقاضي الإلكتروني عن بُعد (خاصة في محاكم الأسرة الاقتصادية والجنائية) [٥٦] ، وكذلك تطوير بوابة إلكترونية رسمية لتقديم الدعاوى والاستعلام عن القضايا) .

وحتى تاريخه، لا توجد مشاريع رسمية لإصدار أحكام قضائية عبر أنظمة ذكاء اصطناعي مغلقة في مصر، ومع ذلك، يجري الحديث عن خطط مستقبلية لاستعمال الذكاء الاصطناعي في دعم تحليل البيانات القضائية، وتقدير مدد التقاضي، ومراقبة الأداء الوظيفي القضائي [٥٧].

إلا أن بعض النماذج العربية مثل الإماارات والسعودية تكاد تكون نماذج أكثر تطورا على النحو التالي:-

١- نموذج محاكم دبي – الإمارات (مشروع القاضي الذكي): أطلقت محاكم دبي سنة ٢٠١٧ مبادرة ''القاضي الذكي''، والتي تهدف إلى تقديم خدمات استشارية قانونية إلكترونية عبر الذكاء الاصطناعي [٥٨].

ورغم اقتصار الدور الحالي للقاضي الذكي على تقديم استشارات دون إصدار أحكام ملزمة، إلا أن غياب الإفصاح الكامل عن مناهج التحليل المستخدم يثير تخوفات مشروعة بشأن تأثير توسع المشروع مستقبلاً على مبدأ الشفافية القضائية.

وفي دبي أيضا وجب الإشارة إلى مشروع ''محاكم المستقبل'' (Future Courts Initiative) [٥٩]: أطلقت محاكم دبي مبادرة تسعى إلى أتمتة الإجراءات القضائية بالكامل، مع اعتماد الذكاء الاصطناعي في تحليل النزاعات وتوقع مخرجاتها. وقد أكدت التقارير أن بعض الأنظمة الذكية هناك لا تزال تعتمد على خوارزميات مغلقة، مما يطرح تساؤلات حول مدى توافقها مع مبدأ العلنية.

٥٥ - التقرير السنوي لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ((UNSMIL، 2023، حول أوضاع العدالة وسيادة القانون.

٥٦ - وزارة العدل المصرية، تقرير تطوير البنية التحتية للمحاكم، ٢٠٢١ .

٥٧ - تصريحات وزير العدل المصري المستشار عمر مروان، خلال فعاليات اليوم الوطني للتحول الرقمي القضائي، مارس ٢٠٢٣

58 - Dubai Courts, Smart Judge Initiative, Press Release, 2017

59 - Dubai Courts, Future Courts Initiative, Official Website: https://www.dc.gov.ae

٢- وزارة العدل السعودية أطلقت مشروع " قاضي التنفيذ الذكي ": ضمن خطة التحول الرقمي لرؤية السعودية ٢٠٣٠، أطلقت وزارة العدل مشروع "قاضي التنفيذ الذكي"، الذي يعتمد على الذكاء الاصطناعي في تسريع إجراءات تنفيذ أوامر السداد والأحكام المالية [٦٠].

وبالرغم من أن المشروع يهدف إلى دعم كفاءة المحاكم، إلا أن عدم وضوح خوارزميات اتخاذ القرار قد يحد من حق أصحاب المصلحة في فهم أسس التنفيذ أو الاعتراض عليها، وهو ما قد يمس تدريجياً بمبدأ العلنية وضمانات الطعن.

ويعد مشروع "النيابة الذكية" في السعودية (Smart Public Prosecution): ضمن رؤية المملكة ٢٠٣٠، تم تطوير أنظمة ذكية لدعم عمل النيابة العامة، تشمل تحليل الأدلة وتقدير احتمالات الإدانة. ورغم الطابع الاستشاري لهذه الأنظمة حالياً، إلا أن مستقبل توسعها قد يثير إشكاليات علنية القرار القانوني [٦١].

وتبرز الحاجة الملحة إلى فرض متطلبات تفسيرية صارمة (Explainability Requirements) على هذه الأنظمة لضمان التوفيق بين كفاءة العدالة الرقمية والحفاظ على الضمانات الدستورية التقليدية.

وتشترك جميع التجارب السابقة، رغم اختلاف السياقات، في الآتي (علنية المنهج القضائي عند الاعتماد على خوارزميات مغلقة، وتهديد حق الأطراف في القضية في الاطلاع والطعن، وكذلك تفاقم خطر التحيز الخوارزمي (Algorithmic Bias)، الذي قد يؤدي إلى نتائج تمييزية دون رقابة كافية.

وقد أكدت المنظمات الدولية على خطورة هذه التحولات، إذ اعتبرت منظمة العفو الدولية أن استخدام أنظمة مغلقة في السياقات القضائية "ينطوي على خطر ترسيخ التحيزات، ويقوض حق الأفراد في مساءلة السلطات العامة" [٦٢].

وعليه، فإن ضمان استمرار التزام القضاء الرقمي بمبدأ العلنية يتطلب (تبني أنظمة قابلة للتفسير (Explainable AI) ، وفرض معايير شفافية صارمة على الخوارزميات القضائية ، وكذلك إنشاء هيئات مستقلة لمراجعة أثر الذكاء الاصطناعي على مبادئ العدالة الدستورية.

*** الخاتمة**

بعد استعراض التأصيل الدستوري لمبدأ العلنية وتحليل التحديات التي تطرحها أنظمة الذكاء الاصطناعي القضائية المغلقة، توصلت الدراسة إلى النتائج التالية: -

أولاً: النتائج

١- أن مبدأ العلنية يعد ركيزة دستورية لضمان المحاكمة العادلة، فالعلنية أداة لتعزيز الشفافية، الرقابة المجتمعية، وحماية حقوق الدفاع.

60 - Ministry of Justice, Saudi Arabia, Digital Justice and Smart Courts Report, 2021.

61 - Saudi Vision 2030, Ministry of Justice Digital Transformation Plan, 2022: https://www.moj.gov.sa .

62 - Amnesty International, Automated Injustice: How Automated Systems Are Creating Human Rights Risks in Criminal Justice and Immigration, 2021

٢- إن العدالة الرقمية تشكل فرصة وتحدياً في آن واحد، فالتحول الرقمي يوفر مزايا الكفاءة والسرعة، لكنه يطرح مخاطر جدية على المبادئ التقليدية للعدالة.

٣- إن أنظمة الذكاء الاصطناعي المغلقة تهدد مبدأ العلنية؛ بسبب غموض خوارزمياتها، وضعف قابلية تفسير قراراتها، مما يعوق رقابة الأطراف والجمهور.

٤- إن غياب الشفافية يؤدي إلى ضعف حقوق الدفاع، حيث يُحرم المتقاضون من معرفة الأسس التي بنيت عليها القرارات، مما يعيق الطعن الفعال.

٥- إن وجود تحيزات خفية في الخوارزميات، أثبتت التطبيقات العملية مثل نظام COMPAS أن الخوارزميات قد تكرس تمييزاً عنصرياً أو اجتماعياً، مما يقوض مبدأ المساواة أمام القانون.

٦- إن التحذيرات الدولية تؤكد خطورة الأنظمة المغلقة، فمنظمات مثل CEPEJ والمفوضية الأوروبية ومنظمة العفو الدولية أكدت أن غياب التفسيرية يهدد مبادئ العدالة الأساسية.

٧- إن التجارب العربية لا تزال في بداياتها، بالرغم من وجود مبادرات مهمة في الإمارات والسعودية، إلا أن المخاطر على مبدأ العلنية لم تُعالج بالشكل الكافي بعد.

٨- إن الحاجة باتت ماسة إلى أطر تشريعية وتنظيمية واضحة، وذلك لضمان ألا يؤدي استخدام الذكاء الاصطناعي في القضاء إلى تقويض الضمانات الدستورية القائمة.

ثانياً: التوصيات

١- ضرورة إلزام الأنظمة القضائية باعتماد الذكاء الاصطناعي القابل للتفسير (Explainable AI)، بحيث تكون خوارزميات القرار مفهومة، وقابلة للتحليل والمراجعة من قبل القضاة وأصحاب المصلحة في القضية.

٢- ضرورة فرض معايير قانونية للشفافية في أنظمة الذكاء الاصطناعي، من خلال نصوص تشريعية تلزم بتوثيق كيفية عمل الخوارزميات وأسس اتخاذ القرارات.

٣- ضرورة إنشاء هيئات مستقلة لمراقبة الذكاء الاصطناعي القضائي، تقوم بمراجعة الخوارزميات المستخدمة قبل تشغيلها، وتراقب أثرها العملي على حقوق ذوي المصلحة.

٤- حظر استخدام أنظمة مغلقة بالكامل في إصدار الأحكام الملزمة، واقتصارها على الدعم الاستشاري للقضاة دون التأثير على القرار النهائي.

٥- وجوب فرض حق الأطراف في الوصول إلى تفسير خوارزمي للقرار أو الحكم القضائي، بحيث يمكن للمتقاضي الاطلاع على منطق الخوارزمية والطعن عليه إن لزم الأمر.

٦- تضمين مبدأ العلنية الرقمية في التشريعات الدستورية والإجرائية، وذلك عبر النص صراحةً على علنية المخرجات الخوارزمية وتفسيرها كجزء من حق الدفاع.

٧- تعزيز تدريب القضاة والمحامين على فهم التقنيات الذكية، وذلك لتفادي الاعتماد الأعمى على مخرجات الأنظمة الإلكترونية.

٨- الدعوة إلى تبني بروتوكول عربي مشترك للعدالة الرقمية، يحدد معايير استخدام الذكاء الاصطناعي القضائي بما يضمن الحفاظ على مبدأ العلنية وحقوق الإنسان.

٩- تشجيع البحوث الأكاديمية حول أخلاقيات الذكاء الاصطناعي القضائي، من خلال دعم تطوير نماذج خوارزمية تتماشى مع القيم الدستورية للمحاكمة العادلة.

١٠ - ضمان حق الرقابة المجتمعية والإعلامية على نتائج القضاء الرقمي، بما في ذلك إتاحة الاطلاع العام على نماذج الخوارزميات المستخدمة، وفق معايير تحمي الخصوصية ولا تمس الأمن العام.

*** المراجع**

أولاً- المراجع العربية

ابن منظور، لسان العرب، الجزء ١٣.

أحمد فتحي سرور، الوسيط في القانون الدستوري، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٣.

سليمان الطماوي، الوسيط في القانون الدستوري، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩٦.

سليمان الطماوي، النظرية العامة للقرارات الإدارية، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٨٥.

عبد الحميد متولي، المبادئ العامة للقانون الدستوري ونظام الحكم في مصر، ط٤، منشأة المعارف، الإسكندرية، ٢٠٠٥.

محمد كامل ليلة، النظم السياسية والقانون الدستوري، ط٢، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٨.

محمد ظاهر معروف، المبادئ الأولية في أصول الإجراءات الجنائية، دار الطبع والنشر الأهلية، بغداد، ١٩٧١.

محمد المعتصم، النظام الدستوري المغربي: دراسة تحليلية ونقدية، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، ٢٠٠٤.

محمد عبد الغني بسيوني، حقوق الإنسان وحرياته الأساسية في الدساتير العربية والإسلامية والاتفاقيات الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٨.

يحيى الجمل، النظام القانوني للحقوق والحريات العامة في الدستور المصري، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٨.

الحربي، عادل سعيد. مبدأ علنية المحاكمة بين النصوص القانونية والتطبيق القضائي، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، ٢٠١٧.

الحيالي، حسين علي. مبدأ العلنية في المحاكمة الجنائية، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، ٢٠١٤.

المغربي، أمينة عبد الله. أثر العلنية على حقوق الدفاع في المحاكمة الجنائية، رسالة ماجستير، جامعة الإسكندرية، ٢٠١٨.

نصير، خديجة محمود. التحول الرقمي وأثره على ضمانات التقاضي في النظام القضائي، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، ٢٠٢٢.

الزبيدي، محمد عبد الله. استخدام الذكاء الاصطناعي في الأنظمة القضائية: دراسة مقارنة، مجلة جامعة الدول العربية للعلوم القانونية، العدد ٢، ٢٠٢٣.

علوان، بسمة نوري. التقاضي الإلكتروني وضمانات العدالة الجنائية، رسالة ماجستير، جامعة الموصل، ٢٠٢١.

الشبعاني، مجدي الشارف. القـــــرار الإداري الآلي في ظل الذكاء الاصطناعي، "دراسة تحليلية في المشروعية، والتحديات، وإمكانات الطعن "، مجلة العلوم الإنسانية بالأكاديمية الليبية للدراسات العليا، العدد، ٢٠٢٥.

منصور، محمد عبد اللطيف. الذكاء الاصطناعي ومبدأ المحاكمة العادلة: دراسة مقارنة، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الملك سعود، العدد ٤٥، ٢٠٢٢

التقرير السنوي لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ((UNSMIL، 2023، حول أوضاع العدالة وسيادة القانون.

وزارة العدل المصرية، تقرير تطوير البنية التحتية للمحاكم، ٢٠٢١.

تصريحات وزير العدل المصري المستشار عمر مروان، فعاليات اليوم الوطني للتحول الرقمي القضائي، مارس ٢٠٢٣.

ثانياً- المراجع الأجنبية

A.V. Dicey, Introduction to the Study of the Law of the Constitution, 10th ed., Macmillan, 1959.

Brent Mittelstadt et al., The Ethics of Algorithms: Mapping the Debate, Big Data & Society, 2016.

Burrell, Jenna, How the Machine 'Thinks': Understanding Opacity in Machine Learning Algorithms, Big Data & Society, 2016.

Doshi-Velez, F., & Kim, B., Towards A Rigorous Science of Interpretable Machine Learning, arXiv preprint arXiv:1702.08608, 2017.

Goodfellow, I., Bengio, Y., & Courville, A., Deep Learning, MIT Press, 2016.

Hans Kelsen, La démocratie, PUF, 1988.

Julia Angwin et al., Machine Bias, ProPublica, 2016.

Russell, S., & Norvig, P., Artificial Intelligence: A Modern Approach, 4th ed., Pearson, 2020.

Solon Barocas and Andrew D. Selbst, Big Data's Disparate Impact, California Law Review, 2016.

Surden, Harry, Machine Learning and Law, Washington Law Review, 89(1), 2014.

Vedel, Georges, Le droit constitutionnel, PUF, 1979.

Basic Law for the Federal Republic of Germany (Grundgesetz), Article 103(1.(

Constitution of the Republic of South Africa, 1996, Section 34.

Constitution of the United States, Sixth Amendment.

ECtHR, Pretto and Others v. Italy, Application no. 7984/77, Judgment of 8 December 1983.

ECtHR, Weber v. Switzerland, Application no. 11034/84, Judgment of 22 May 1990.

European Commission, Proposal for a Regulation Laying Down Harmonised Rules on Artificial Intelligence (Artificial Intelligence Act), 2021.

European Convention on Human Rights, Article 6(1.(

Federal Constitutional Court of Germany (BVerfGE 103, 44), Judgment of 24 January 2001.

Ministry of Justice of Estonia, Digital Judge Project, 2019.

United Nations, Basic Principles on the Independence of the Judiciary, Milan, 1985.

UN Human Rights Committee, General Comment No. 32, 2007.

UN High Commissioner for Human Rights, Report on the Impact of Artificial Intelligence on the Right to Privacy and Other Rights, A/HRC/48/31, 2021.

Council of Europe, European Ethical Charter on the Use of Artificial Intelligence in Judicial Systems and their Environment, CEPEJ(2018)14.

Amnesty International, Automated Injustice: How Automated Systems Are Creating Human Rights Risks in Criminal Justice and Immigration, 2021.

Dubai Courts, Smart Judge Initiative, Press Release, 2017.

Dubai Courts, Future Courts Initiative, Official Website: https://www.dc.gov.ae

Ministry of Justice, Saudi Arabia, Digital Justice and Smart Courts Report, 2021.

Saudi Vision 2030, Ministry of Justice Digital Transformation Plan, 2022: https://www.moj.gov.sa